



الأمانة العامة

ج01/038-01(03/24)04ص(12907)

## البيان الصادر عن

الاجتماع الأول لمجموعة العمل الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة  
على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 8988 بتاريخ 2024/1/17

## حول

"دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"

مقر الأمانة العامة: 6 مارس/آذار 2024

انطلاقاً من قرار مجلس الجامعة رقم 8988 في دورته غير العادية بتاريخ 2024/1/17  
المعنون "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"،  
والفقرة العاشرة من القرار التي نصت على: "الطلب من الأمين العام تشكيل مجموعة عمل على  
المستوى الوزاري لمتابعة تنفيذ القرار، بما في ذلك من خلال التواصل مع عواصم الشركاء  
الدوليين والإقليميين في هذا الصدد".

وبعد الاستماع إلى عرض شامل من معالي السيد محمد علي عمر وزير الدولة القائم  
بأعمال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الصومال الفيدرالية حول تطورات  
الأوضاع بعد توقيع جمهورية اثيوبيا الفيدرالية وإقليم "أرض الصومال" على مذكرة تفاهم بتاريخ  
1 يناير 2024 اعتبرتها جمهورية الصومال باطلة ولاغية وغير مقبولة وانتهاكا صارخا لمبادئ  
القانون الدولي، وسيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال، وعلاقات حسن الجوار والتعايش  
السلمي والاستقرار في المنطقة،

وفي ضوء عرض مقدم من السيد الأمين العام حول جهود تنفيذ قرار مجلس الجامعة سواء  
من خلال خطابات موجهة إلى كل من سكرتير عام الأمم المتحدة، ورئاسة مجلس الأمن لشهر  
فبراير 2024، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتأكيد التضامن العربي مع الموقف الصومالي،  
وتكليف بعثات الجامعة العربية في العواصم العالمية ولدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بشرح  
الموقف العربي لوزارات الخارجية والمنظمات المعتمدة لديها، وكذلك نتائج الزيارة التي قام بها  
وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة إلى مقديشو يومي 21 و22 فبراير 2024 لمقابلة فخامة  
الرئيس حسن شيخ محمود رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية والتشاور مع الحكومة الصومالية

بشأن تشكيل المجموعة الوزارية بحيث تكون برئاسة جمهورية الصومال الفيدرالية وعضوية كل من "مملكة البحرين وجمهورية جيبوتي والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والسيد الأمين العام"،

وبعد الاستماع إلى مداخلات السادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء المجموعة، أكدت المجموعة الوزارية على ما يلي:

1- التضامن العربي الكامل مع حق جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة أي انتهاك لسيادتها ووحدة أراضيها، ورفض مذكرة التفاهم المشار إليها وأية آثار قانونية أو سياسية أو تجارية أو عسكرية مترتبة عليها.

2- قيام مجموعة العمل الوزارية والأمانة العامة بتكثيف التحرك مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة لحشد الدعم اللازم لاستصدار ما يلزم من قرارات وإجراءات تؤكد على وحدة وسيادة الصومال وسلامه أراضيها، ورفض مذكرة التفاهم وبطلانها واعتبارها لاغية ومهددة للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، والتأكيد على الموقف العربي الثابت في أن إقليم "أرض الصومال" هو جزء لا يتجزأ من جمهورية الصومال الفيدرالية استناداً لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه، وميثاق الأمم المتحدة، واعتبار أن أي ترتيبات متعلقة بهذا الإقليم ينبغي أن تكون ناتجة عن الحوار السياسي فيما بين أبناء الشعب الصومالي الواحد، وأهمية مواصلة بعثات الجامعة العربية لدى المنظمات الإقليمية والدولية للدور المكلف به.

3- التعاون مع حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية من أجل إعداد ملف قانوني شامل للدفاع عن سيادة الدولة الصومالية ووحدة وسلامة أراضيها في مواجهة مذكرة التفاهم المشار إليها، بما في ذلك من خلال النظر في الاستعانة بالخبرات الصومالية القانونية ومكتب قانوني ذي سمعة دولية موثوقة.

4- التعاون مع حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية لدعم جهود المصالحة الوطنية بما يحفظ وحدة البلاد وسيادتها، ودعوة الدول العربية إلى العمل على مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أي جهد تقوم به لدعم المصالحة الوطنية.

5- عقد المجموعة الوزارية اجتماعها القادم على هامش أعمال القمة العربية في المنامة للاستماع إلى احاطة من الدولة الصومالية حول الموضوعات ذات العلاقة وتنسيق التحركات المطلوبة عربياً لدعم المطالب الصومالية المشروعة.